

نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

The Islamic Windows in Algeria between Reality and Hope
Case Study of the National Bank of Algeria BNAكاف رياض محمد¹، مدوخ ماجدة²¹ مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، rm.kaf@lagh-univ.dz² مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، m.medaouakh@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/05/23

تاريخ الاستلام: 2025 /03/13

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية، وهذا من خلال تقييم تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، والمنشقة أساسا من النظام 02-20 وملحقاته من التعليمات، ومن ثم دراسة ميدانية واقعية لنافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA، لتصل الدراسة في النهاية إلى تحديد أهم التحديات والأفاق للصيرفة الإسلامية بالجزائر بعد تقييمها ليسهل تقويمها.

وقد خلصت الدراسة أن فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ساهم في توفير مناخ ادخاري وتمويلي بديل، وفق الشريعة الإسلامية، على رغم كل ما يعترضه من نقص، وأن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بتطوير المنتجات وتنويعها، وتدريب العنصر البشري لتأهيله لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية، وكذا إصدار المزيد من النظم والتشريعات لتدارك الخلل في التأمينات، والعلاقة بالبنك المركزي.

كلمات مفتاحية: صيرفة إسلامية، نوافذ إسلامية، بنوك تقليدية، بنوك جزائرية، البنك الوطني الجزائري.

تصنيف JEL: E51, E58, E59.

Abstract:

This study aims to shed light on Algeria's experience in the field of Islamic banking, through the analysis of Islamic windows in conventional banks, which emanate mainly from the system 20-02 and its annexes of instructions. The study conducts a realistic field study of the Islamic window at the National Bank of Algeria (BNA), it continues to identify the most important challenges and prospects of Islamic banking in Algeria after evaluating them to facilitate their improvement. The study concluded that the opening of Islamic windows in Algeria contributed in providing an alternative savings and financing climate, in accordance with Islamic law despite all its shortages.

Another result is that the success of Islamic banking in Algeria depends on the development and diversification of products. More over the bank' staff must be trained to be qualified in order to understand the nature of Islamic banking and its legal controls. issuance of more regulations and legislation by government is needed to remedy the imbalance in insurance, and the relationship with the Central Bank.

Keywords: Islamic banking; Islamic windows; conventional banks; Algerian banks; National Bank of Algeria.

JEL Classification: E51, E58, E59.

1. مقدمة :

ذاع صيت المالية الإسلامية، وعرف توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي، حيث أصبحت تعتبر أحد أهم القطاعات المالية نمواً، فحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بلغ حجم التمويل الإسلامي في العالم حوالي 2.7 تريليون دولار، إذ تمثل النشاط المصرفي النسبة الأكبر منه.

بحيث صار من الضروري على المنظومة المصرفية في الجزائر، مواكبة النظام المصرفي الجديد، من أجل تعبئة المدخرات المالية واستيعاب كتلة السيولة الموجودة في السوق الموازية، وتنويع مصادر التمويل خاصة في ظل أزمة المحروقات، واستجابة لرغبة جزء كبير من المجتمع يفضل المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، لهذا سنحاول في هذه الورقة البحثية تقييم نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، من خلال تسليط الضوء على تجربة البنك الوطني الجزائري، وأهم التحديات التي تواجه فتح النوافذ في البنوك التقليدية ومتطلبات نجاحها، لهذا حاولنا من خلال دراستنا طرح الإشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

إلى أي حد استطاعت الصيرفة الإسلامية في الجزائر أن تحقق أهدافها في تعزيز التمويل البديل وفق الشريعة الإسلامية؟ وما هي التحديات التي تواجهها في ظل هيمنة النظام المصرفي التقليدي؟ وما مدى نجاعة البنك الوطني الجزائري في استغلال الصيرفة الإسلامية؟

2.1 فرضية البحث:

تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من تحديات تشريعية وتنظيمية وثقافية تحد من انتشارها وتقليل حصتها السوقية مقارنة بالصيرفة التقليدية، رغم وجود إقبال متزايد على خدماتها.

3.1 أهداف البحث:

- الإشارة إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة بعد ما عرف بالإصلاحات المصرفية، مع تسليط الضوء على الأنظمة والتشريعات الجديدة والتي سمحت بدخول نشاط نوافذ الصيرفة الإسلامية للنظام البنكي الجزائري.
- عرض التقارير السنوية والإحصاءات المتعلقة بتجربة نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA، ثم تقييم التجربة من خلال تحليل الرسوم البيانية والجداول للحسابات والتمويلات.
- تحديد الأسباب والمعوقات التي تواجه نجاح نظام الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خصوصا وفي الجزائر عموما كإسقاط على باقي البنوك.

4.1 منهجية البحث:

لبلوغ أهداف الدراسة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي مع الجانب النظري للدراسة، والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والنتائج حول مشكلة الدراسة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضية تم تقسيم دراستنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: النوافذ الإسلامية في الجزائر تحت ظل قانون 20-02.

ثانياً: واقع وآفاق تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر "البنك الوطني الجزائري BNA أنموذجاً".

2. النوافذ الإسلامية في الجزائر:

حتمية المرحلة الاقتصادية الراهنة دفعت الجزائر نحو البحث عن بدائل تمويلية، كانت أبرز هذه البدائل هي التمويل الإسلامي، وبداية التحدي من خلال إدراج قوانين تسمح بإنشاء قواعد لممارسة الصيرفة الإسلامية، مع الاستفادة من النظام المصرفي التقليدي القائم، فكان الحل هو إنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.

1.2 مفهوم النوافذ الإسلامية:

مجموعة من العمليات المصرفية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، التابعة لبنك تقليدي، تبعية إدارية محضة، مع إستقلالية مالية ومحاسبية ونظامية، تحت رقابة هيئة شرعية مختصة. (مدوخ، 2020)

2.2 تأسيس النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

اتبعت النظام النقدي في الجزائر، منظومة مصرفية تقليدية قبل سنة 2018، إذ أنه لا يوجد أي إشارة لمفهوم المصرفية التشاركية أو الإسلامية، ولم ينص عليها قانون النقد والقرض رقم 90-10، ولا الأوامر المعدلة له المتعلقة بالأمر رقم 03-11 الخاص بالنقد والقرض، ولا النظام رقم 09-03 الخاص بالقواعد العامة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، ولا حتى الأمر رقم 10-03 المتعلق بالنقد والقرض.

لكن بعد فشل الجزائر في جلب الأموال المتداولة في السوق الموازي والمكتثرة في البيوت عبر عملية القرض السندي سنة 2016، سعت الجزائر إلى إيجاد بدائل للنظام المالي التقليدي، وتطلبت نظاما مصرفيا جديدا يوافق معتقد وثقافة المجتمع الجزائري المسلم والباحث عن بدائل شرعية لتوظيف مدخراته.

فأصدرت ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية النظام رقم 18-02 والذي ينص بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والهيئات المالية، يُعدّ هذا النظام الخطوة الأولى نحو بناء نظام مصرفي يتوافق مع المتطلبات الشرعية الإسلامية في الجزائر، رغم عدم ذكر مصطلح إسلامي، لكن يعد أول نص قانوني يصرح بمعاملات الصيرفة الإسلامية تحت مسمى الصيرفة التشاركية، ليبني هذا الأخير في 12 مادة قانونية تم إصدارها بالجريدة الرسمية، ويمكن القول ان هذا النظام ظهرت عليه مظاهر التسرع وشابه بعض القصور، لذلك لم يطبق ميدانيا، وكان من المتوقع تعديله او اتمامه بتعليمات، لكن ألغي هذا النظام لاحقا بالنظام رقم 20-02، بموجب المادة 23 من النظام 02/20. (18-02، مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018).

3.2 تأسيس النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

النظام 20-02 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 2020، حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف، ليبني في 24 مادة قانونية، (النظام رقم 20-02، 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020)، وحددت المادة 04 من النظام 20-02 ثمان عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي:

المراجحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار وقد عرفت المواد من 05 الى 10 كل هاته المنتجات كما وضع ضوابط على تسويق المنتجات المالية الإسلامية وهي: (النظام رقم 20-02، 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020)

— حصول البنك او المؤسسة المالية المقدمة للمنتج الإسلامي على ترخيص من بنك الجزائر.

— الحيازة على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية.

— النص على تشكيل هيئة خاصة بالرقابة الشرعية، مكونة من ثلاثة أعضاء كأقل عدد، تقوم بتعيينهم الجمعية العامة.

- كما سمح التنظيم للمصارف فتح شبائيك للصيرفة الإسلامية، وأدرج شرط أن يكون الشباك مستقل ماليا ومحاسبيا عن الفروع الأخرى للمصرف، ويجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء.
- الاستقلالية المالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن المركز الرئيسي للمصرف.
- تخصيص نظام محاسبي مستقل بشباك الصيرفة الإسلامية عن محاسبة المصرف.
- وقد كانت إشكالية تطرح ذلك الوقت، هل العقود المالية المطورة كالمراجحة للأمر بالشراء والاجارة المنتهية بالتملك والإستصناع الموازي وغيرها تدخل ضمن العمليات المذكورة!
- فأعقب ذلك إصدار تعليمية، تفسر مواد النظام السابق وهي التعليمية رقم 03-20 المحددة لمنتجات الصيرفة الإسلامية والتي نصت على المراجحة، والمراجحة للأمر بالشراء، والمشاركة بنوعيتها التشغيلية والمنتھية بالتملك، وكذا السلم والسلم الموازي، الإستصناع والإستصناع الموازي.
- تم إصدار الأمر رقم 21-07 سنة 2021، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 الذي كان هدفه التركيز على مبدأ الحياد الضريبي بالنسبة لمنتجات الصيرفة الإسلامية.
- من خلال ما سبق يمكن القول إن نصوص الصيرفة الإسلامية عرفت تأخرا في الجزائر، حيث البداية كانت سنة 2018 تحت نظام 18-02 الملغى، الذي جاء مختصرا في إثنا عشرة مادة، وقد كان فيه قصور وتضارب، ومن أهمها:
- 1- عدم وضع شرط شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية ضمن ملف الترخيص.
 - 2- عدم وجود نص يخص هيئات المراقبة الشرعية.
 - 3- غياب النص حول الهيئة الوطنية المانحة لشهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة.
 - 4- عدم ذكر منتجات الصيرفة الإسلامية.
- ليعوضه النظام 20-02 بتفسير أكثر وضوح، وعدل كثيرا من تلك الأوضاع من خلال مواده التي بلغت أربعة وعشرون مادة، وتبعته التعليمية 20-03 بـ 62 مادة لتخصص بمنتجات الصيرفة الإسلامية وآليات تنفيذها. (النظام رقم 20-02، 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020)
- 4.2 عمليات النوافذ الإسلامية حسب النظام 20-02:** (النظام رقم 20-02، 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020)
- جاء نظام 20-02 ليحدد نشاط الصيرفة الشرعية وأسس تطبيقها من المصارف، حيث عرض النظام عمليات التمويل الإسلامي من المادة الخامسة إلى المادة الثانية عشر.
- المراجحة:** عقد يقوم بموجبه المصرف ببيع أصل معروف لدى المصرف، للعميل بسعر الشراء مضافاً إليه ربح يتم الإتفاق عليه مسبقاً حسب شروط الدفع.
- المضاربة:** اتفاق يوجب على المصرف، والتي تسمى في هذه الحالة "المقرض"، بتوفير رأس المال اللازم للمضارب الذي يعرض العمل في مشروع من أجل تحقيق الأرباح.
- المشاركة:** التزام بين طرفين أو أكثر للتشارك في مال مشروع، حيث يجمع هذا الاتفاق بين صاحب الفائض المالي عن طريق مصرف وصاحب المشروع أو الاستثمار.

الإجارة: التزام يدون في عقد إيجار يلزم بموجبه المصرف تسمى "الموَجَر" للعميل الذي يسمى "المستأجر" عقاراً مملوك للمصرف مقابل ثمن إيجار، ويكون هذا الإيجار لمدة معينة متفق عليها مسبقاً.

السلم: اتفاقية تلزم طرفين، حيث يلزم الطرف الأول والذي يسمى "المشتري"، يلتزم بشراء سلعة آجلة أي يكون التسليم آجلاً، على أن يكون الالتزام بالتسديد الآتي والفوري نقداً، يستفيد منه الطرف الممثل في العميل والذي يسمى "البائع".

الإستصناع: التزام يدون في اتفاقية، يتعهد على أساسها المصرف بتسليم البضائع إلى عميله الذي قدم طلباً أو شراء بضائع من مصنع وفق خصائص معينة متفق عليها.

حسابات الودائع: حساب في مؤسسة مالية أو بنك تودع فيه مبالغ مالية من طرف العميل، حيث يكون البنك بعدها ملزم بتوفير هذه المبالغ المالية للعميل عند الطلب وبشروط يتم الإتفاق عليها.

ودائع الاستثمار: هي الودائع لأجل التي يقدمها المودع للبنك، للاستثمار فيها من أجل تحقيق الربح.

5.2 عمليات النوافذ الإسلامية حسب النظام 09-23:

حسب المواد 71-72-73 من (قانون رقم 09-23 ، 2023)، متضمن القانون النقدي والمصرفي، إذ يعتبر بمثابة إلغاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، حيث يعد كمرحلة ثالثة من الإصلاحات المصرفية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، ليتضمن 176 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب.

وما يهمننا في هذا القانون ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية ومستجداتها، حيث قام بتعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية من خلال تحديد مفهومها، وهذا بعد التطرق لها في المواد (71-72-73) من القانون 09-23، وقد جاء فيها التالي:

المادة 71: إعتبر القانون 09-23 من خلال هذه المادة أن كل عملية مصرفية موافقة للشريعة الإسلامية وقواعدها، تعتبر عملية مصرفية إسلامية.

المادة 72: تنظيم عملية ممارسة الصيرفة الإسلامية وفق الشروط التالية:

1- يمارس الصيرفة الإسلامية كل بنك حائز على الإعتماد وفقاً لأحكام المواد 89-104 من هذا القانون.

2- الشبابيك الإسلامية للبنوك التقليدية، مع تحقيق شرط الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية من باقي الهياكل.

المادة 73: لا يمكن تسويق منتجات الصيرف الإسلامية إلا بعد الحصول على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية مسبقاً، وتكون هذه الأخيرة صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وبعد موافقة من بنك الجزائر.

3. واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر البنك الوطني الجزائري أمودجا:

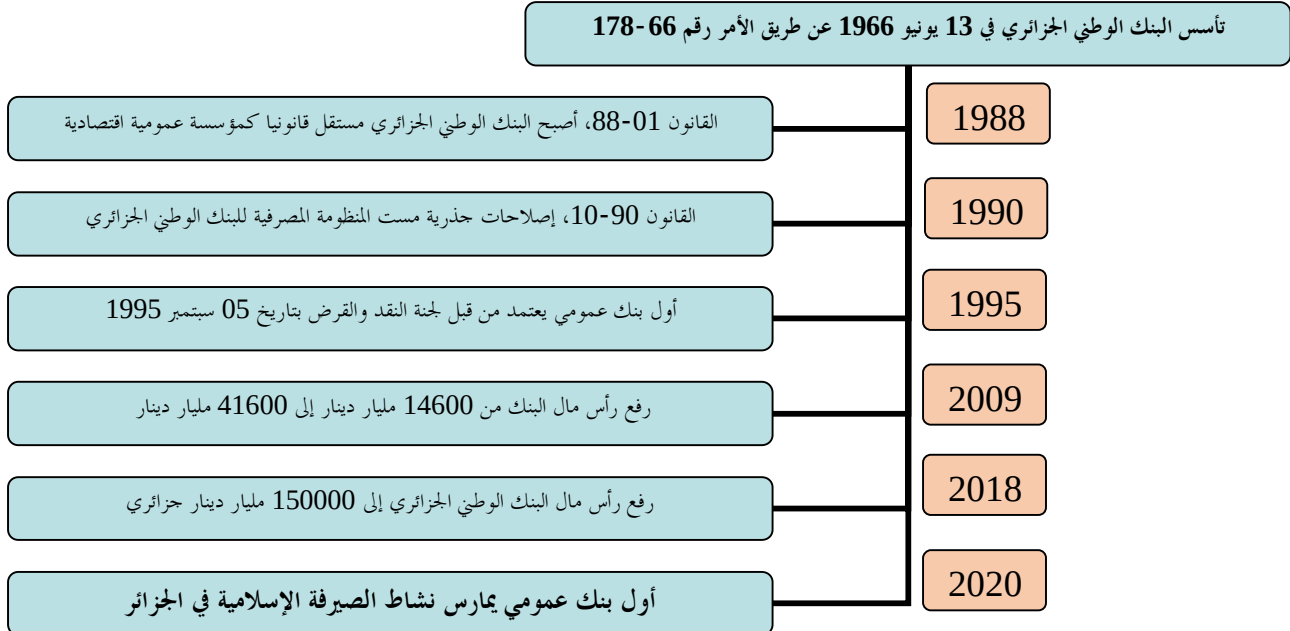
رغم حداثة تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها عرفت تقدماً ملحوظاً سواء من حيث القوانين والنظم التي تم سنّها وإقرارها منذ سنة 2018 إلى غاية يومنا هذا، وكذلك من خلال التطبيق العملي والميداني للبنوك الجزائرية.

سعت المصارف التقليدية الجزائرية إلى تبني نظام نوافذ الصيرفة الإسلامية بعد إقرار النظام 20-02، وذلك بهدف تحقيق المتطلبات الاقتصادية المنشودة بعد الأزمة البترولية التي تعيشها الجزائر، والبنك الوطني الجزائري BNA هو أول بنك تبني مشروع نوافذ الصيرفة الإسلامية عبر مختلف فروعها، لذلك سنحاول تبيان تجربته ومحاولة تقييمها وتحليل بعض المعطيات الإحصائية من تقاريره السنوية الرسمية.

1.3 تقديم البنك الوطني الجزائري BNA :

تم إنشاءه في البداية كسلطة نقدية، في سياق مساعي الجزائر لفرض سيادتها على مؤسساتها المالية بعد الاستقلال، حيث تولى البنك في البداية مهام البنك المركزي، مثل إصدار العملة وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، ويمكن تلخيص التطور المرحلي للبنك من خلال الشكل التالي: (BNA، 2024)

الشكل رقم (01): التطور المرحلي للبنك الوطني الجزائري.

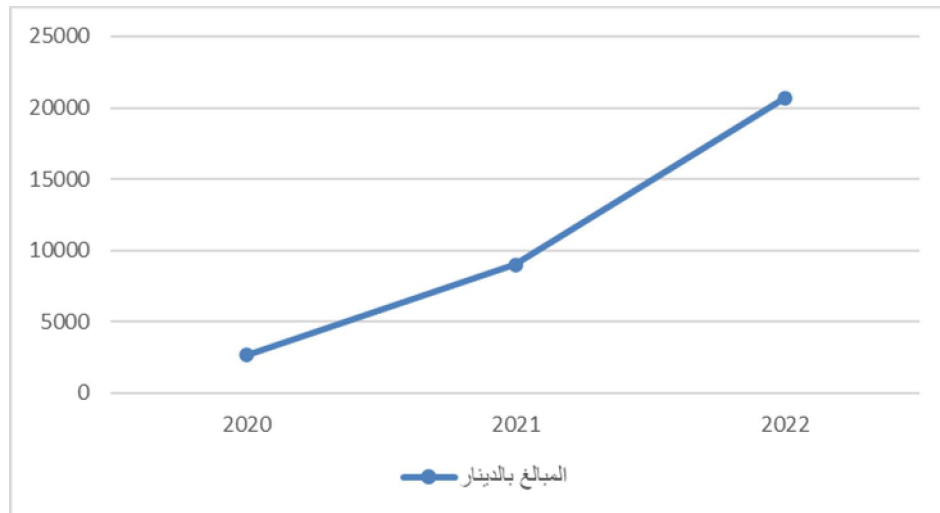


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري. (BNA، 2024)

2.3 المنتجات الإسلامية التي يعرضها البنك الوطني الجزائري:

لدى البنك الوطني الجزائري مجموعة من نماذج الادخار والتمويل المتوافقة مع مبادئ الشارح الحكيم والتي تمت الموافقة عليها من طرف الهيئة الشرعية للرقابة بالبنك والهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وبلغ إجمالي هذه المنتجات تسعة عروض تستهدف مختلف شرائح المجتمع من أفراد، مهنيين ومؤسسات.

الشكل رقم (03): تطور الموارد المالية للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2022، ص 33. (البنك الوطني الجزائري، 2022)

يلاحظ من الشكل 3 أن المورد المالي الإسلامي عبر النوافذ للبنك الوطني تطورت منذ انطلاقتها، فخلال سنة 2021 تطورت بنسبة 235.70% لتصل لمبلغ 8986.30 مليون دينار في مقابل 2675.85 مليون دينار مقارنة بالسنة التي تسبقها 2020 أي ما يعادل زيادة قدرها 6309.45 مليون دينار. (البنك الوطني الجزائري، 2021)

تعبر هذه النسبة عن مستوى النجاح الذي حققته نوافذ الصيرفة الإسلامية، والاستقطاب المالي لأصحاب الفوائض المالية، بحثاً عن استخدامات ومحافظ شرعية.

هذه الموارد تم تحصيلها بشكل رئيسي سنة 2021 من الودائع تحت الطلب بمبلغ 5281.08 مليون دينار. (البنك الوطني الجزائري، 2021).

حيث يعبر هذا التطور في الموارد المالية عن نجاح بداية الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني، وهو ما تبرره النمو المتسارع رغم حداثة التجربة، ليزداد التطور لسنة 2022.

حيث يلاحظ أن نمو الموارد المالية للصيرفة الإسلامية في تطور مستمر لتسجل سنة 2022 نمواً يقدر بـ 130.45% بقيمة بلغت 20708.75 مليون دينار. (البنك الوطني الجزائري، 2022)

علماً أن البنك الوطني كان يضع هدفاً لسنة 2022 وهو تحقيق تدفقا بقيمة 10000 مليون دينار أي ما يعادل ما نسبته 117.22% عن السنة التي تسبقها، ليتجاوز في الأخير حتى مستوى التوقعات والأهداف المنشودة.

يعود هذا الأداء المحقق إلى زيادة في الودائع تحت الطلب بمقدار 9 862.49 مليون دينار وهو ما يمثل 141.20%، والودائع لأجل 1859.96 مليون دينار أي 92.92%. والجدول 2 يعرض توزيع الموارد المالية للنافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري، حيث نفرق بين نوعين من الموارد المالية الموجهة لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (02): توزيع الموارد المالية للنوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

السنوات	الودائع الإسلامية تحت الطلب	الودائع الإسلامية لأجل
2020	1673.82 مليون دينار	973.25 مليون دينار
2021	5281.08 مليون دينار	3705.22 مليون دينار
2022	9862.49 مليون دينار	1859.96 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري،

2022) (البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

من الجدول 02 يتبين لنا جلياً أن الموارد المالية لنوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري، تنقسم إلى قسمين هما

الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل.

كما يلاحظ أن المبالغ المودعة أكثرها من الودائع الإسلامية تحت الطلب، مقارنة بالودائع الإسلامية لأجل، حيث

سجلت سنة 2020 فارق قيمة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في نافذة الصيرفة الإسلامية قيمة 700.57 مليون دينار

جزائري، لترتفع في السنة الموالية سنة 2021 بقيمة 1575.86 مليون دينار جزائري، وبعدها في سنة 2022 بقيمة 8002.53

مليون دينار جزائري.

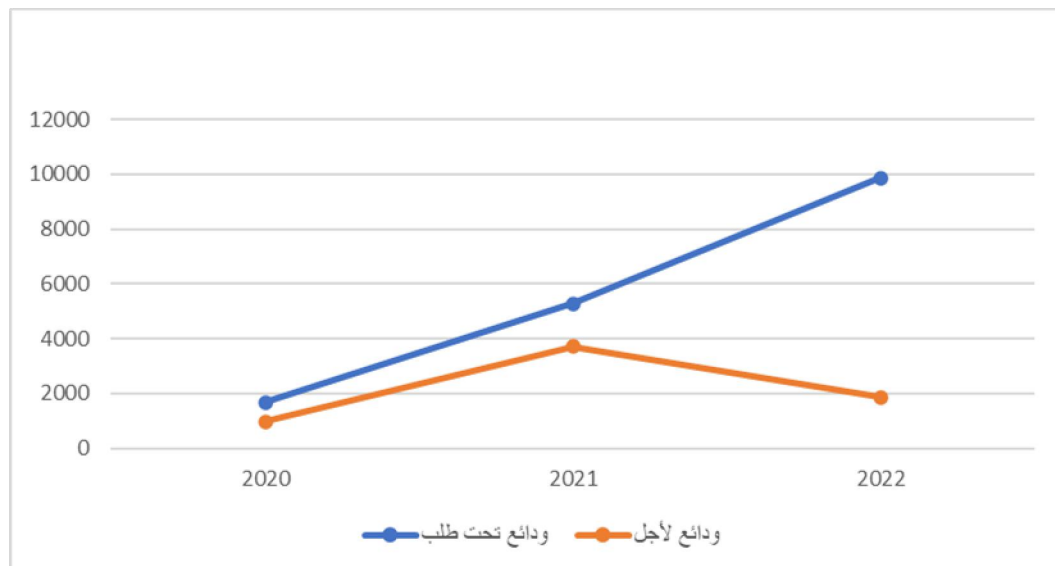
يفسر هذا الفرق بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، لنقص ثقافة الإدخار والاستثمار، وإختلال في المنظومة

الاقتصادية والمصرفية بشكلها العام التقليدي والإسلامي الحديث، وحتى حداثة تجربة النوافذ.

والشكل 4 يوضح بصورة أدق الفرق بين قيم الودائع الإسلامية تحت الطلب، والودائع الإسلامية لأجل بالبنك

الوطني الجزائري.

الشكل رقم (04): توزيع الموارد المالية للنوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري، 2022)

(البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يوضح الشكل 4 ان زبائن النافذة الإسلامية لدى البنك الوطني الجزائري قد أودع 78% منهم أموالهم في الحسابات الإسلامية تحت الطلب أي دون الحصول على الأرباح، في حين ان 22% من عملاء النافذة الإسلامية فضلوا إيداع أموالهم في حسابات إسلامية تدر الأرباح.

كما يوضح السلوك المصرفي للعميل المصرفي الجزائري، حيث يستخدم البنوك كمستودع للأموال أكثر منها للاستثمار.

على الرغم من حداثة مشروع الصيرفة الإسلامية، ومحدودية نشاطها في البنك الوطني الجزائري كنافذة فقط تقدم منتجات إسلامية، إلا أن التوجه نحوها بهذه الأرقام الموضحة في الشكل 3 يعتبر نجاحا لهذا المولود المصرفي في البنوك التقليدية الجزائرية.

الاستثمار المصرفي التقليدي والإسلامي بعمومه في البنوك الجزائرية يواجه الكثير من المعوقات والعراقيل، بحيث يحتاج نظام متكامل، هذا الأخير من شأنه تشجيع والرفع من الادخار الاستثماري في البنوك الجزائرية.

أي أن العزوف عن الادخار الاستثماري في نوافذ الصيرفة الإسلامية، ليس إشكالا يتعلق بالنافذة في حد ذاتها، وإنما هو خلل في النظام الاقتصادي بشكل أشمل، إذ يتكرر هذا المشهد في الفروع التقليدية على حد سواء.

ثانيا: التمويل لنوافذ الصيرفة الإسلامية:

يعتبر التمويل الإسلامي أحد أهم ركائز الصيرفة الإسلامية وهدف أساسي للنوافذ الإسلامية، لتمويل الاقتصاد الحقيقي، وتشجيع المستثمرين الباحثين عن التمويل البديل عن الربوي.

حيث يعتبر التمويل غير الربوي الملاذ الآمن للمستثمرين وأصحاب المشاريع والمؤسسات والوحدات الاقتصادية، بل حتى الأفراد المستهلكين الطامحين في الحصول على قرض حسن بدون فوائد، قصد الحصول على منتجات و سلع مختلفة. اهتم البنك الوطني الجزائري BNA بالتمويل الإسلامي وأفرد له جملة من الصيغ التمويلية تماشيا وفق حدود القانون والمرشع الجزائري، حيث تميز البنك الوطني في سنة 2022 بإطلاق صيغ تمويلية جديدة منها: مراجعة الاستثمار، مراجعة الاستغلال، تمويل السبيل، مراجعة التجهيزات عبر الأنترنت.

رغم هذا تبقى عملية التمويل معطلة لعدة أسباب، منها البيئة القانونية والمحاسبية، وكذا أرضية الاستثمار من المتطلبات الاقتصادية.

حيث يوضح الجدول 3 المبالغ المالية التي رصدت وتم استغلالها خلال السنوات الثلاثة 2020 – 2021 –

2022 للتمويل الإسلامي عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (03): تمويل النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

السنوات	2020	2021	2022
حجم التمويل الإسلامي	101.54 مليون دينار	1385.42 مليون دينار	3637.47 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري، 2022)

(البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يوضح الجدول 3 المبالغ المالية للتمويل الإسلامي، وعلى الرغم من محدوديتها ونقص قيمتها مقارنة بالتمويل التقليدي،

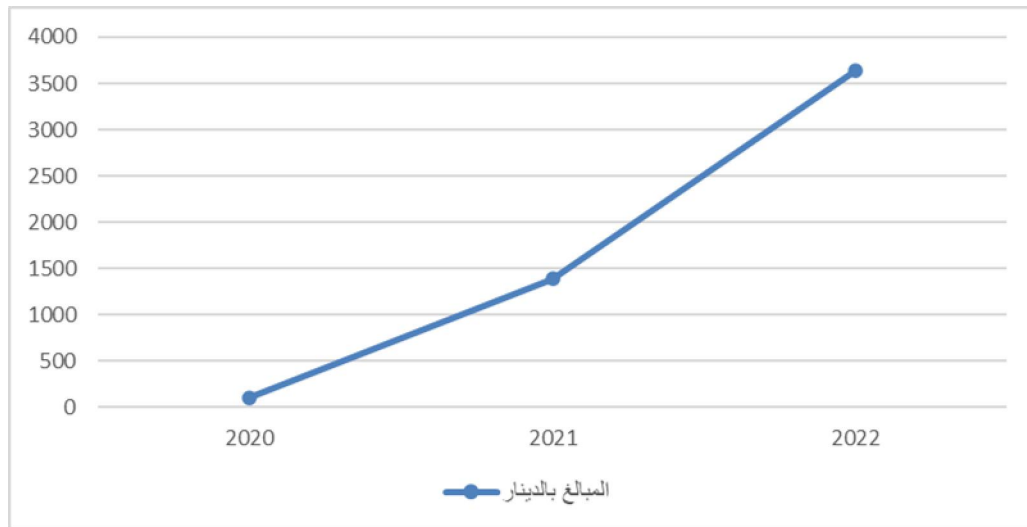
ومقارنة بالأموال المودعة، إلا أنها تعتبر خطوة هامة وتحد كبير في ظل عدم وجود بيئة شاملة مشجعة للاستثمار المحلي.

من الجدول 3 يلاحظ أن قيمة التمويل الإسلامي في سنة 2020 كانت 101,54 مليون دينار جزائري في أول سنة لانطلاق النافذة الإسلامية بشكل رسمي بالبنك الوطني الجزائري، لتتطور القيمة في السنة المالية سنة 2021. بمبلغ 1385,42 مليون دينار جزائري، أي زيادة ما نسبته 1264.40%.

حيث إستمرت الزيادة في التمويل الإسلامي، بنافذة الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2022 لتصل لمبلغ 3637,47 مليون دينار جزائري وهي زيادة قدرة بما يعادل 162.55%، وعلى الرغم من تراجع النسبة إلا أن الزيادة في التمويل الإسلامي إستمرت بالزيادة المتناقصة.

وهو ما يوضحه الرسم البياني للشكل 5، في تطور وزيادة التمويل الإسلامي لنافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري خلال السنوات 2020 – 2021 – 2022:

الشكل رقم (05): تطور حجم التمويل للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري، 2022) (البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يوضح الشكل 5 حجم التمويل الإسلامي، إذ يسجل تدفقا إيجابيا سنة 2021 قدره 1283.88 مليون دينار أي ما يعادل 1264 % موجهة حصريا للقطاع الخاص. (البنك الوطني الجزائري، 2021).

حيث ارتفع حجم التمويل الإسلامي بين السنتين المائيتين 2020 و 2021 من 101.54 مليون دينار الى 1385.42 مليون دينار. (البنك الوطني الجزائري، 2021).

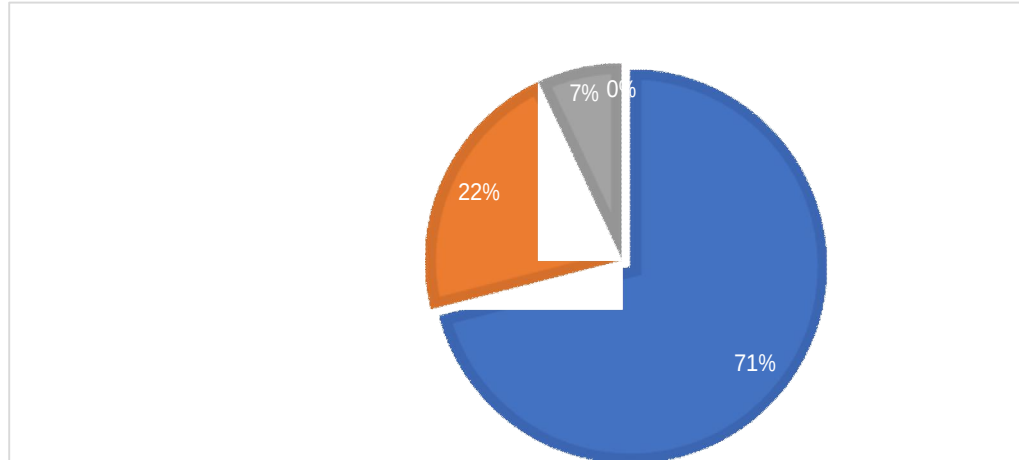
الشكل 5 يوضح مجالات وصيغ توزيع التمويل الإسلامي للبنك الوطني الجزائري، حيث استفاد القطاع الخاص على مختلف الصيغ، والتي كانت محصورة في المراجعة العقارية، المراجعة للتجهيزات، والإجارة، أما مراجعة السيارات رغم توفر الصيغة لكن السلع لم تتوفر وعليه لم يتم تطبيقها، في حين سجلت غياب عقود بيع أخرى، وعقود الاستثمار.

ثالثا: صيغ التمويل لنافذة الصيرفة الإسلامية:

منذ انطلاق مشروع النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري سنة 2020، باشر بعرض جملة من الصيغ التمويلية وفق ما يقتضيه قانون الصيرفة الإسلامية منها المراجعة العقارية، والمراجعة للتجهيزات، والإجارة، ومراجعة

السيارات، كما قد قامت في سنة 2022 بإطلاق صيغ تمويلية جديدة منها: مراجعة الاستثمار، مراجعة الاستغلال، تمويل السبيل، مراجعة التجهيزات عبر الأنترنت.

الشكل رقم (06): استغلال البنك الوطني لصيغ التمويل المتاحة



المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري 2021، ص 28 (البنك الوطني الجزائري، 2021)

يلاحظ من الشكل 6 نقص التنوع والتوزيع في صيغ التمويل الإسلامي، حيث يبدو من بيانات البنك المالية لسنة 2020 و 2021 اعتماده بصفة كبيرة على صيغة المراجعة، إذ تعتبر هذه الأخيرة من صيغ البيوع ذات الدخل ثابت، بحيث تشكل النسبة الغالبة 93% من مجمل تمويلاته، في حين تمثل الإجارة نسبة 07%، كما أنه هناك غياب تام لصيغ المشاركات مثل المضاربة، إضافة إلى غياب صيغ البيوع الأخرى على غرار السلم وال استصناع. على رغم من أن صيغة مراجعة السيارات موجودة إلا أنها سجلت 0 دج، وهذا يرجع للسياسة الاقتصادية المتبعة، ومنع استيراد السيارات منذ سنة 2019 إلى غاية سنة 2023، وهذا هو السبب وراء تعطل هذه الصيغة.

أما غياب صيغ أخرى تماما مثل المضاربة والسلم، فهذا يعود لحداثة التجربة وعدم وجود مورد بشري محترف ومتدرب على صيغ التمويل الإسلامي، كما تم تسجيل قصور في القوانين والتعليمات المسيرة لعملية النوافذ في البنوك التقليدية.

على الرغم من عدم توفر منتجات مصرفية متنوعة في النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري، إلا أنه يصنع التحدي من خلال استقطاب العملاء أصحاب الفائض المالي، وجلب المستثمرين والمستهلكين أصحاب العجز المالي. حتى بعد مقارنة بين نسبة التمويل الإسلامي إلى التمويل التقليدي والذي يوضحه الجدول 4، إلا أن مشروع التمويل الإسلامي في البنك الوطني يعد فتيا وما زال بعيد عن لغة المقارنة بينه وبين التقليدي.

الجدول رقم (04): حجم التمويل الإسلامي مقارنة بإجمالي حجم التمويل للفترة (2020-2022).

السنوات	2020	2021	2022	نسبة نمو التمويل 2021-2020	نسبة نمو التمويل 2022-2021
رصيد التمويل الإجمالي	2117718812	1438578088	1624279615	%-32.07	%12.9
رصيد التمويلات الإسلامية	101.54	1385.42	3637.47	%1264.4	%162.55
نسبة رصيد التمويل	%4.8	%9.63	%2.24		

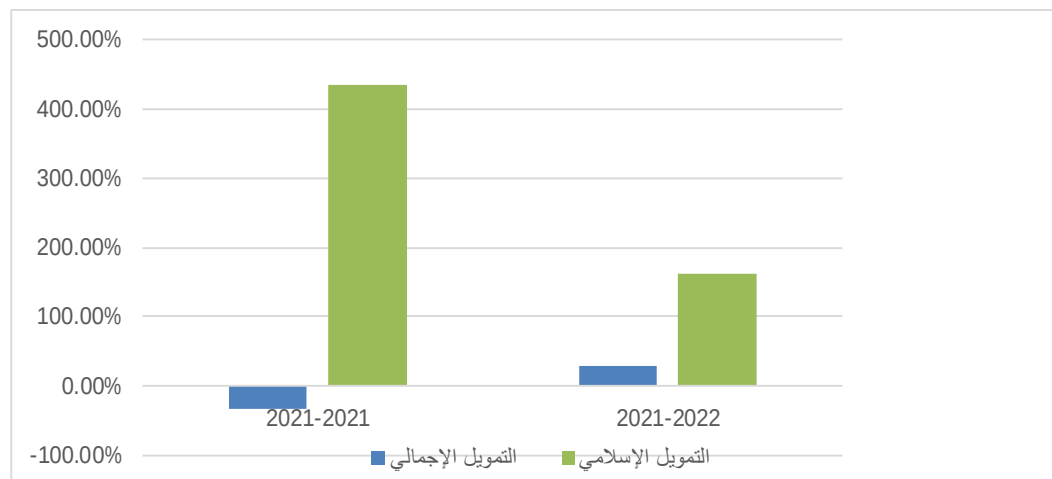
الإسلامي الى اجمالي حجم التمويل					
------------------------------------	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري، 2022)
(البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

نلاحظ من خلال الجدول 4 تراجع القروض الإجمالية للبنك، من 2117885 مليون دينار الى 1439863 مليون دينار أي بانخفاض قدره 32.01% في حين شهدت نسبة التمويل الإسلامي تطوراً لافتاً، خلال نفس الفترة لسنتي 2020 – 2021 حيث انتقل من 101.54 مليون دينار الى 1385.42 مليون دينار بزيادة تقدر 1264%، مما يدل على الإقبال المتزايد من طرف الزبائن على التمويلات الإسلامية.

كما يلاحظ في الفترة الموالية لسنتي 2021 – 2022 زيادة في معدل نمو التمويل الإجمالي بنسبة 12.9%، ليتراجع التمويل الإسلامي، في زيادة متناقصة بنسبة 162.55%، ما يفسر محدودية الصيغ التمويلية وقصور القوانين الوضعية للصيرفة الإسلامية، لزيادة تطورها بالحجم المراد، وكذا عدم توفير بيئة استثمارية قادرة على استقطاب الموارد المالية واستخداماتها. تظهر نسبة رصيد التمويل الإسلامي الى اجمالي حجم التمويل، بصورة أوضح في الشكل 7، حيث يوضح الشكل نسبة النمو العالية في التمويل الإسلامي بالمقارنة مع نسبة نمو التمويل الإجمالي للبنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (07): مقارنة نمو التمويل الإسلامي الى نمو اجمالي حجم التمويل



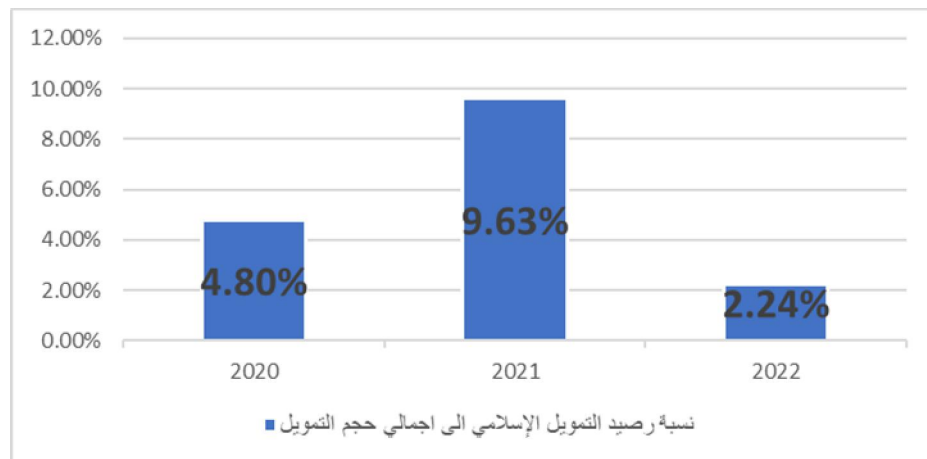
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2020-2021-2022. (البنك الوطني الجزائري، 2022)
(البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يلاحظ من الشكل 7 تراجع في نسبة التمويل الإجمالي، مع انطلاقة مشروع نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري إلى ما نسبته 32.07%، ويفسر هذا التراجع إلى تراجع التمويل التقليدي بعد ظهور البديل الشرعي في التمويل، كما يرجع لأسباب أخرى خارجية، منها تراجع معدلات الاستثمار بسبب جائحة كورونا كوفيد 19، و بعد الانغلاق العالمي و تراجع الاستثمار و معدلات النمو العالمية، و هذا ما أثر على تراجع نسبة التمويل الإجمالي، أما في المرحلة التالية لسنتي 2021 – 2022 ارتفع معدل التمويل الإجمالي للبنك الوطني الجزائري إلى 12.9%، هذا التعافي كان نتيجة عودة المشاريع الاستثمارية، بل و حتى الانطلاق في مشاريع الصحة و الوقاية من الأمراض المعدية، و توفير معدات الأكسجين و اللقاحات.

على الرغم من زيادة نمو معدل حجم التمويل الإجمالي للبنك الوطني الجزائري، إلا أن التمويل الإسلامي يعرف معدلات نمو كبيرة جدا مقارنة بالحجم الإجمالي للتمويل، وهو ما يعكس نجاح التجربة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، إذ بلغ معدل النمو للتمويل الإسلامي في بداية مشروع النوافذ ما يمثل 1264.4%، وهي نسبة تعبر عن نجاح التجربة، وحتى بعد تراجع النسبة في المرحلة الموالية إلى نسبة 162.55%، لتبقى كما هو موضح في الشكل 7 أنها كبيرة جدا مقارنة بحجم التمويل الإجمالي للبنك الوطني الجزائري.

كما يظهر الشكل 8 معدل التمويل الإسلامي ونموه بالنسبة لحجم التمويل الإجمالي، حيث يمكن ملاحظة الزيادة المتناقصة عبر السنوات الثلاثة منذ انطلاق مشروع نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (08): حجم التمويل الإسلامي الى حجم التمويل الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2022-2021-2020. (البنك الوطني الجزائري، 2022)
(البنك الوطني الجزائري، 2021) (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يلاحظ من الشكل 8 زيادة متناقصة في معدلات نمو التمويل الإسلامي إلى حجم التمويل الإجمالي للسنوات الثلاثة 2020 – 2021 – 2022، وتعود البداية الناجحة إلى افتقار المنظومة المصرفية الجزائرية للبدائل الشرعية، ليأتي نظام الصيرفة الإسلامية، ولتتيح فتح الشبائيك الإسلامية للبنوك التقليدية وتقديم منتجات مالية موافقة للشريعة الإسلامية، مع توفر بيئة خصبة بوجود أصحاب فائض مالي وأصحاب مشاريع يبحثون عن البدائل الشرعية، وهذا ما انعكس إيجابا على نجاح التجربة في البداية.

أما عن التزايد المتناقص في سنة 2022، فهو اصدام بواقع قصور الأنظمة القانونية والاقتصادية التي تدعم نجاح واستمرار الصيرفة الإسلامية، وخاصة مع غياب رؤية تحول المصرف إلى مصرف إسلامي، وكذا عدم توفر منتجات كافية، ولا مشاريع استثمارية واعدة.

مما سبق يتضح أن نافذة الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري في نمو مستمر، رغم صغر حجمها مقارنة بوسائل البنك وتمويلاته، كما أنها تقتصر على الصيغ الاستهلاكية، مغيبة الاستثمارية مثل المشاركة والمضاربة وكذلك غياب تمويل التجارة الخارجية، هذا الغياب الذي يعد من التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، حتى أن المجمع الفقهي أوصى بالتوسع في مجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المراحمات.

4. تحليل النتائج:

تواجه نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر جملة من التطلعات والتحديات تتلخص فيما التالي:

- المنظومة القانونية القاصرة، حيث تحتكم البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر لنفس المنظومة القانونية التي تحدد النظام البنكي التقليدي، وعليه فإن الظروف القانونية البنكية الجزائرية غير مواتية لخصوصية الصيرفة الإسلامية، خاصة تحديد نسبة الاحتياطي النقدي، والعلاقة مع البنك المركزي "بنك الجزائر" كمقرض أخير.
- نظام ضريبي غير ملائم للصيرفة الإسلامية، وحتى القانون التجاري وحتى عدم توفر قانون خاص بالتأمين التكافلي الموافق للشرعية الإسلامية، حيث تأثر هذه البيئة القانونية على مشروعية ونمو المعاملات المصرفية الإسلامية.

- شح في تكوين المورد البشري ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال. (بن زارع، 2023)، مما يؤدي إلى التوجه نحو العمل التقليدي والانحراف عن المبادئ المنوطة بالمصرف الإسلامي القائم. (عبدلي، عبدلي، و عبدلي، 2020)

- محدودية المنتجات الإسلامية، تعتبر غير كافية لتوفير بيئة التمويل الشرعي الواجب. (خذري و بوعكة، 2022)
- قصور في النظام المحاسبي المصرفي الجزائري، حيث يعتبر نظام تقليدي يخص البنوك التقليدية، دون ملائمة العمل المصرفي الشرعي، كما أنه لا يتوافق مع المعايير ومتطلبات الشرعية للصيرفة (بن زارع، 2023)
- النظام الفني المعتمد يعاني من تعقيد وثقل في الإجراءات، حيث لا تلي احتياجات نظام الصيرفة الشرعية، بل تعيق عمله وتطوره، ليعود بالسلب على التمويل الإسلامي في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات. (رمضاني و البرود، 2017)

- تبعية نوافذ الصيرفة الإسلامية للبنك التقليدي الأم وعدم تحقيق مبدأ الإستقلالية التامة، حيث يؤثر على القرارات المتخذة، وكذا طريقة التسيير المالي والمحاسبي. (بن زارع، 2023)
- اشكالية خلط المال بين الفروع والنوافذ، بإعتبارها تصب في مصدر واحد (بجيج، 2020)
- تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل حيث نجد من بين أعضاء الهيئات الشرعية أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم مما يؤدي إلى عدم تفرغ هؤلاء لأعمال الرقابة الشرعية، إذ سيؤدي غياب هيئة رقابة الشرعية المركزية ضمن هياكل البنك المركزي سينقص من كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي. (مناد و بن كابو، 2022)

من خلال ما سبق يتبين جليا أن تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، تعرف تحديا كبيرا نظرا للوضعية الاقتصادية الإستثنائية التي تعيشها الجزائر، خاصة بعد تراجع أسعار النفط العالمية منذ سنة 2014 وتداعياتها، وكذا الهزة السعيرية بعد أحداث جائحة الكورونا سنة 2020 وآثارها.

حيث أن إعادة الهيكلة للمنظومة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، تعتبر تحديا كبيرا لنمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، هذا وبالإضافة للقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي بشكل عام والإسلامي بشكل خاص.

كما أن مشروع نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، عرف نسبة نمو عالية في بدايته أكثر مما كان متوقع، وهو ما تم توضيحه في هذه الورقة البحثية من خلال عرض وتحليل إحصائيات البنك الوطني الجزائري، مما يعطي الدافع أكثر للاهتمام وزيادة دعم هذا النظام المصرفي الذي أثبت نجاعته الاقتصادية في كثير من الدول وحتى غير الإسلامية منها.

5. خلاصة:

ختاما لهذه الدراسة توصلنا إلى أن تجربة الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري عبر النوافذ الإسلامية، تجربة فرضت نفسها على الواقع البنكي، سواءا من خلال الإيداعات وفتح الحسابات أو حتى التمويلات. ليبقى نجاح نافذة الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية الجزائرية مرهون بجملة من المتطلبات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والفنية، فضلا على إعادة صياغة وتصحيح النظم الخاصة بالانتقال نحو نظام شامل ومتكامل باحترام سبل وطرق التحول المصرفي، دون إهمال أو تقصير من دور الرقابة الشرعية لأنشطة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على حد سواء وحتى الفروع الإسلامية للتأكد من مدى احترام ومطابقة مبادئ ونظم الشرعية الإسلامية، وكذا الحرص والاهتمام بتنمية وتطوير وتدريب العنصر البشري المؤهل للعمل وفق الضوابط الشرعية للصيرفة الإسلامية. كما أن نجاح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية مرهون ومرتب بتطور القوانين المسيرة لنوافذ الصيرفة الإسلامية بهدف الذهاب إلى مراحل متقدمة من التحول نحو صيرفة شرعية شاملة، هذا الأخير من شأنه تحقيق موارد مالية أكثر وجلب المزيد من الأموال المكتتزة وغير الفعالة في السوق الوطنية، ومن الأهمية بما كان امتصاص الكتلة النقدية من السوق الموازية، لتصب في تنمية وتشجيع الإستثمار الحقيقي.

النتائج:

- قانون 90-10 رغم القصور الذي يعتريه، إلا أنه كان بمثابة الباب الأول الذي مهد لبداية ممارسة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- نظام 18-02 رغم النقص الذي يحمله وقصوره، وعدم تصحيحه بالصيرفة الإسلامية واكتفائه بذكرها بإسم "الصيرفة التشاركية"، لكنه كان حجر الأساس والخطوة الأولى لبداية مرحلة الصيرفة الإسلامية.
- النظام 20-02 مكن للصيرفة الإسلامية من الولوج إلى البنوك التقليدية عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية، فعلى الرغم من القصور الذي يعتريه، إلا أنه يجب علينا تبيين المبادرة ودعمها لبلوغ مرحلة التحول النهائي، نحو صيرفة إسلامية.
- أسس نظام 20-02 للعمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية وطرق تطبيقها من في البنوك.
- جاء نظام 20-02 بجملة من منتجات التمويل الإسلامي من المادة الخامسة إلى المادة الثانية عشر، لكن تبقى ناقصة بالنسبة للمنتجات المتاحة في مجال التمويل الإسلامي على المستوى العالمي.

- أنشأ نظام 02-20 الهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية، وجعلها كمرجعية شرعية، بحيث لا يمكن لأي مصرف أن يمارس الصيرفة الإسلامية دون المرور على الهيئة، للحصول على شهادة المطابقة.
- فرض نظام 02-20 إستحداث هيئة خاصة في البنك بالرقابة الشرعية، هدفها مراقبة نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنك.
- البنك الوطني الجزائري BNA من البنوك التقليدية الجزائرية السباقة لإستغلال نظام 02-20، لينطلق في نفس سنة صدور القانون سنة 2020 بتطبيق نوافذ الصيرفة الإسلامية.
- البنك الوطني الجزائري BNA أنشأ نوافذ للصيرفة الإسلامية بموجب نظام 02-20، و إستفاد من الإيداعات المالية، كما طبق التمويل الإسلامي عبر منتجات الصيرفة الإسلامية التي أقرها المشرع الجزائري من خلال نظام الصيرفة الإسلامية.
- عرفت النتائج المقدمة من البنك الوطني الجزائري BNA حول الصيرفة الإسلامية نموا جليا وظاهرا ينبأ بنجاح نوافذ الصيرفة الإسلامية رغم محدودية عملها وتوزيعها.
- من خلال تحليل تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA تبين أن الإيداعات العاجلة الإسلامية أكبر من الإيداعات الآجلة الإسلامية، وهذا يعود لغياب الثقافة الإستثمارية للأعوان الإقتصاديين، وكذا عدم توفر مناخ الإستثمار الحقيقي في الجزائر.
- نظرا لمعطيات التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA فإن التوجه نحو التمويل الشرعي البديل يسير بخطى متثاقلة، رغم نسبة النمو المتزايدة، إلا أنه يبقى بمبالغ متواضعة، وهو ما يعتبر إنعكاسا لوضعية إقتصادية عامة.
- نمو التمويل الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري BNA أكبر من نمو إجمالي التمويل، وهذا يعتبر نجاحا مبدئيا لنظام نوافذ الصيرفة الإسلامية بالبنك.
- عدم توفر خارطة أو خطة لتحول البنك الوطني الجزائري BNA نحو صيرفة إسلامية شاملة.
- محدودية منتجات التمويل الشرعي بالبنك الوطني الجزائري BNA، وعدم تأهيل العنصر البشري الملائم لها.
- متطلبات ممارسة الصيرفة الإسلامية تركز أساسا على نظم شرعية وقانونية ومحاسبية وإدارية وتنظيمية.

التوصيات:

- لابد من إنشاء نظام محاسبي ومالي لأنشطة النافذة الإسلامية منفصل عن باقي أعمال البنك، للحفاظ على مشروعية منتجات التمويل الإسلامي، وكسب ثقة الزبائن في مشروعية النشاط المصرفي.
- يجب إصلاح المنظومة القانونية والتوضيح والتدقيق في القانون المصرفي و المالي ليتضمن مواد خاصة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي وتحدد فيه العلاقة القانونية مع البنك المركزي.

- تأسيس سوق مالي إسلامي واستحداث وابتكار منتجات جديدة من أجل تعزيز تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- النظر في التحول المصرفي الكلي كبديل لحل الإشكالات الشرعية والعقوبات القانونية والمحاسبية الإدارية
- تطوير وتحديث نظام المراقبة الشرعية، والالتزام بالمراقبة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل.
- ضرورة رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية، لأن الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية توفر الوقت والنفقات وتحفظ الصحة العمومية.
- تنوع المنتجات الإسلامية حيث حدد نظام 20-02 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى.
- اعتماد نظام محاسبي خاص بالصيرفة الإسلامية يتوافق مع متطلباتها.
- تنوع وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة "التنوع الاقتصادي" ودعم الإستثمارات الحقيقية.
- إصلاح النظام الجبائي بما يتوافق مع منظومة الصيرفة الإسلامية، وإدراج نظام الزكاة والصدقة بدل الضريبة والعقوبة.
- إنشاء نظام تأمينات يتوافق مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، يقوم على المبادئ الشرعية، في صورة التأمين التكافلي.

6. الهوامش والإحالات:

1. BNA. (21 مارس، 2024). البنك الوطني الجزائري. تم الاسترداد من <https://www.bna.dz> /BNA:
2. البنك الوطني الجزائري. (2020). التقرير السنوي. الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
3. البنك الوطني الجزائري. (2021). التقرير السنوي. الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
4. البنك الوطني الجزائري. (2022). التقرير السنوي. الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
5. النظام رقم 20-02. (20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية، العدد 16.
6. توفيق خذري، و اسيا بوعكة. (2022). واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02-2 والتعليمات 2018-03. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 1، صفحة 84.
7. حياة بن زارع. (2023). النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر. GIEM- Volume No114، الصفحات 133-135.
8. خديجة مناد، و محمد الأمين بن كابو. (العدد 2 المجلد 5، 2022). تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، صفحة 557.
9. عبد القادر بحيح. (2020). النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 2، صفحة 351.
10. قانون رقم 23-09. (2023). القانون النقدي والمصرفي. الجريدة الرسمية، العدد 43. تاريخ الاسترداد 27 جوان، 2023

11. لعلا رمضاني، و أم الخير البرود. (العدد 2 المجلد 1, 2017). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، صفحة 159.
12. ماجدة مدوخ. (2020). تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر بين ضوابط التأسيس ومتطلبات النجاح (المجلد الطبعة الاولى). الجلفة، الجزائر: دار الضحى للنشر والإشهار.
13. نظام رقم 02-18. (مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018). يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية، العدد 9.
14. هالة عبدلي، وفاء عبدلي ، و حبيبة عبدلي . (العدد 2 المجلد 7, 2020). الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، صفحة 77.